أبرز المرتكزات والفرضيات التي استندت إليها موازنة عام ٢٠١١

ضماناً لاعادة التوازن للمالية العامة وتحفيز الاستثمار في المملكة بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مرتفعة تؤدي الى زيادة فرص العمل الجديدة والمتجددة لقوانا العاملة ، سوف تواصل الحكومة بذل المزيد من الجهود تجاه تعميق نهج الاصلاح المالي والاقتصادي في المملكة الذي يكفل تخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل ويضمن تحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يفضي الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحدود الآمنة بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

هذا اضافة الى السير بخطى ثابتة تجاه ترسيخ عملية الاصلاح الشاملة بأبعادها المختلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية المستندة الى مبادئ ومرتكزات اساسية يأتي في الصدارة منها مبادئ المشاركة والتكافل الاجتماعي والمساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية من خلال تطبيق اطار الانفاق متوسط المدى وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وكذلك الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والطفل الامر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع المستجدات الاقتصادية والمالية الكفيلة بتمكين المملكة من الوفاء بالتزاماتها وتعزيز مصداقيتها امام الجهات المانحة والمقرضة وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة واستكمال البنى الاساسية لنهج اللامركزية تعزيزاً لمشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي اجرتها اللجان الوزارية القطاعية للمشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة التي تتفق واولوياتنا الوطنية وبما ينسجم مع البرنامج التنفيذي التنموي، فقد تم تحديد السقف الكلي للانفاق العام في موازنة عام ٢٠١١ وكذلك السقوف الجزئية استناداً الى جملة من المرتكزات وهي على النحو التالي : -

١- السير بخطى ثابتة وواضحة المعالم في عملية الاصلاح المالي والاقتصادي الهادفة الى تمكين السياسة المالية من تخفيض عجز الموازنة العامة والدين العام الى المستويات الآمنة وبما يكفل تحقيق الإستدامة المالية التي تعزز أركان الإستقرار المالي والنقدي في المملكة وتعمل على تحسين موقع الاردن على الخارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز جدارته الائتمانية في الاسواق المالية الدولية.

٢- الاعتماد بصورة أكبر على مواردنا الذاتية في تغطية انفاقنا العام في ظل انحسار المنح الخارجية الواردة الى المملكة ، وبحيث يترافق ذلك مع العمل بشكل حثيث على رفع سوية الانفاق العام وتحسين مستوى انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة .

٣- تخصيص الموارد المالية المتاحة ضماناً لتوزيع منافع التنمية على محافظات المملكة بشكل عادل كخطوة تمهيدية للسير بشكل حثيث نحو تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية في كل محافظة من محافظات المملكة مع مراعاة وضع الضوابط التي تكفل حصول كل محافظة على المخصصات المرصودة لها.

٤- تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة تهدف الى اجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بما يؤدي الى توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعميق الشراكة بين

القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما يلبي احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويعمل على تخفيف الاعباء المالية عن كاهل الخزينة العامة من جهة اخرى.

٥- مواصلة السير بخطى ثابتة في تطبيق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ضماناً لتحقيق النتائج المتوخاة من المخصصات المالية المرصودة للبرامج التي تتولى تنفيذها، وتعزيزاً لمبادىء الشفافية والمساءلة.

٦- الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث لا يتجاوز السقف المحدد له في قانون الدين العام وادارته، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم.

٧- اختيار المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المشغلة للعمالة الوطنية والمحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة وبما يتواءم مع الاولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الاجندة الوطنية و"كلنا الاردن" مع مراعاة قدرة كل وزارة ودائرة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع ضمن الوقت المحدد والمستوى المنشود.

كما بنيت موازنة عام ٢٠١١ استناداً الى التوقعات الرئيسية التالية :-

١- استمرار حالة التعافي في الاقتصاد العالمي والاقليمي من تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية وما لذلك من انعكاسات ايجابية على اداء اقتصادنا الوطني .

٢- تراوح اسعار النفط العالمية في عام ٢٠١١ بين ٩٠ -٩٥ دولاراً للبرميل الواحد في المتوسط.

٣- نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة تتراوح ما بين ٩% - ١٠% سنوياً خلال الاعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ ، وبالاسعار الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٣.٥%-٤% في عام ٢٠١١ و ٤.٥% في عام ٢٠١٢ و٥% في عام ٢٠١٣.

٤- بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك ٥% -٥.٥% في عام ٢٠١١ و ٤.٥% في عام ٢٠١٢ و ٤% في عام ٢٠١٣ .

٥- نمو الصادرات الوطنية في عام ٢٠١١ بنسبة ٨% و١٠% في كل من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ .

٦- نمو المستوردات في عام ٢٠١١ بنسبة ٧% و٨.٥% في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .

٧- نمو حوالات الاردنيين العاملين في الخارج بنسبة تتراوح ما بين ٥% - ٦% في عام ٢٠١١ و ٥% - ٧% في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .

٨- تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٧.٦% في عام ٢٠١٠ الى ٧.٤% في عام ٢٠١١ ليواصل انخفاضه الى ٦.٩% في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .

٩- ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في عام ٢٠١١ بنسبة ٧% وبنسبة ٩% في كل من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .

١٠- الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية بحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تتراوح ما بين سبعة الى ثمانية أشهر .

١١- عدم تجاوز رصيد صافي الدين العام السقف المسموح به في قانون الدين العام وادارته البالغ ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال السنوات ٢٠١١ – ٢٠١٣ .

كما استندت تقديرات الايرادات والنفقات للاعوام ٢٠١١ – ٢٠١٣ بافتراض تبني الحكومة للسياسات والاجراءات والتدابير التالية :

١- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر، وذلك بالتأكيد على قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص ولا سيما الحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود واللجان الرسمية الا للضرورة القصوى وعدم التوسع في استضافة الوفود الرسمية والحد من نفقات المآدب الرسمية وترشيد الانفاق على الاعلانات الرسمية في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى والحد من استئجار المباني الحكومية، مع مراعاة ضرورة تقيد جميع الوزارات والدوائر الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها لهذه النفقات خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.

٢- عدم التوسع في الدعم المقدم للوحدات الحكومية ولا سيما الدعم الجاري وحثها على اتخاذ كل ما من شأنه زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية في تغطية نفقاتها.

٣- مواصلة العمل على دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المتشابهة وعدم استحداث أي مؤسسات أو هيئات حكومية جديدة .

٤- تعديل قانون الاستملاك بهدف الوصول الى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة .

٥- عدم جواز إجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند الالتزام حسب الاصول ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات الناظمة لذلك.

٦- الاستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والاثاث.

٧- رصد مخصصات اضافية لدعم الجامعات الرسمية اعتباراً من موازنة عام ٢٠١١ بمقدار ٤٠ مليون دينار بسبب الغاء قانون الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية وتعديلاته .